هل تواجه مشكلة في قراءة هذا البريد الإلكتروني؟ عرض في المتصفح الخاص بك

العربية الصينية الإسبانية الروسية

مشاركة

يونيو 2019

في هذا العدد

- تطورات مكافحة الفساد
- موارد قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة
- مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك
- تطورات مراقبة الصادرات والعقوبات
- موارد التحقيقات العالمية
- المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

تطورات مكافحة الفساد

نائب مساعد المدعي العام مات ماينر يُلقي كلمة في المؤتمر العالمي الثالث لمعهد جرائم ذوي الياقات البيضاء التابع لقسم العدالة الجنائية في نقابة المحامين الأمريكية

في 27 يونيو 2019، ألقى نائب مساعد المدعي العام مات ماينر كلمةً في المؤتمر العالمي الثالث لمعهد جرائم ذوي الياقات البيضاء التابع لنقابة المحامين الأمريكية في براغ، بجمهورية التشيك. بجانب مناقشة إجراءات الإنفاذ الأخيرة (أنظر أدناه) وكذلك التنسيق المستمر لوزارة العدل مع نظرائها الدوليين، تطرّق ماينر إلى موضوع حالات الرفض. وتحديدًا، أشار ماينر إلى أن حالات الرفض لن يتم دائمًا الإعلان عنها: "على سبيل المثال، إذا كشفت إحدى الشركات بنفسها عن سوء سلوك تم اكتشافه في سياق الدمج أو الاستحواذ، وقرّرنا أن هذا السلوك والأثر المالي كان في إطار *الحد الأدنى*، فقد تطلب الشركة عدم الإفصاح عن الرفض". وأقرّ ماينر بأن هناك بعض الحالات قد ترفض فيها وزارة العدل ممارسة سلطتها للتحقيق في سلوك يقع بالخارج و/أو ينطوي على كيانات أجنبية حيث تُقرّر [الوزارة] عدم وجود مصلحة فيدرالية كبيرة مُعرّضة للخطر، أو أن هذه المسألة من الأفضل النظر فيها من جانب سلطةٍ أجنبية."

لمزيدٍ من المعلومات

- كلمة ماينر

فرض غرامة 296 مليون دولار على شركة النفط والغاز الفرنسية بسبب انتهاكات قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

في 25 يونيو 2019، أعلنت وزارة العدل أنها توصلت إلى اتفاق تأجيل تقاضي مع شركة النفط والغاز الفرنسية وشركة تكنيب إف إم سي (TFMC) كجزءٍ من اتفاقية عالمية لأجل تسوية التحقيقات المتعلقة بالانتهاكات المزعومة لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. وعلى وجه التحديد، زعَمت وزارة العدل أن شركة تكنيب إف إم سي قدّمت أكثر من 69 مليون دولار في صورة "مدفوعات عمولات" إلى استشاري والذي بدوره مرر أجزاء من المدفوعات إلى مسؤولين في شركة بتروبراس، وهي شركة مملوكة لدولة البرازيل، لتسهيل إبرام عقود مع بتروبراس. تدّعي وزارة العدل أيضًا أنه من أجل تعزيز برنامجها، تآمرت الشركة مع، من بين آخرين، شركة كيبيل أوفشور آند مارين المحدودة، وهي شركة مقرها سنغافورة، والتي قامت نفسها بتسوية إجراءات إنفاذ قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة عام 2017، كما تمت تغطيته في النشرة الحمراء.

وكجزء من الاتفاق، تدفع شركة تكنيب إف إم سي مبلغ 296 مليون دولار أمريكي كغرامات جنائية، وتُراجع برنامج الامتثال المؤسسي لها، وتُقدّم ثلاثة تقارير على الأقل إلى وزارة العدل فيما يتعلق بسياسات وإجراءات مكافحة الفساد على مدار ثلاث سنوات. وقد توصّلت الشركة أيضًا إلى اتفاق مقاضاة مع السلطات البرازيلية وتحمّلت غرامة 214 مليون دولار، وقد أضافت وزارة العدل هذا المبلغ كجزء من اتفاقية تأجيل المقاضاة المُوقّعة مع الشركة. كما أشارت وزارة العدل أيضًا إلى أنه نتيجة للإجراءات التصحيحية والتعاونية من جانب الشركة خلال التحقيقات، فقد تلقّت الشركة تخفيضًا بنسبة 25 بالمائة في الغرامة التي كانت ستواجهها بموجب المبادئ التوجيهية للأحكام. إضافة إلى ذلك، فإن شركة تكنيب الأمريكية، وهي شركة مملوكة بالكامل لشركة تكنيب إف إم سي، واستشاري سابق، اعترفا بالذنب بشأن التآمر لانتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل والملفات ذات الصلة

- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *Law360*
- *مدونة سياسة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

عضو مجلس نواب سابق في ولاية أركنساس يُقر بالذنب، كما يُقر بالذنب بشأن التآمر لارتكاب الرشوة

في 25 يونيو 2019، أقرّ عضو مجلس النواب عن ولاية أركنساس، جيريمي هوتشينسون، بالذنب في محكمة المقاطعة الأمريكية في ليتل روك، أركنساس بشأن التآمر من أجل ارتكاب الرشوة. واعترف هوتشينسون باستخدام ما يزيد عن 10.000 دولار من أموال الحملة للاستخدام الشخصي وإخفاء 20.000 دولار من الدخل الشهري من شركة محاماة. كما أقرّ هوتشينسون أيضًا بالذنب بشأن التآمر لارتكاب رشوة بعد قبول 157,000 دولار على مدى عامين. تُؤكد وثائق الاتهام على أن المالك المشترك لأربع عيادات منفصلة لتقويم الأسنان قدّم مدفوعات إلى هوتشينسون للتأثير على الأخير بشأن تعديل قانون ممارسة طب الأسنان بولاية أركنساس.

في 8 يوليو 2019، من المتوقع أن يعترف هوتشينسون بالذنب في تهمة تآمر منفصلة في محكمة فيدرالية في ميسوري حيث تُوجّه إليه اتهامات بقبول آلاف الدولارات للمساعدة في إجراء تغييرات تشريعية تعود بالفائدة على بريفيرد فاميلي هيلث كير إنك، وهي مؤسسة غير ربحية كائنة في سبرينجفيلد بولاية ميسوري. يواجه هوتشينسون عقوبة السجن لمدة تصل إلى 13 عامًا.

لمزيدٍ من المعلومات

- أسوشيتد بريس
- *ذا هيل*
- *نيويورك تايمز*

هيئة المحلفين ترد أحكامًا بالإدانة في مخطط ميناء هايتي

في 20 يونيو 2019، أدانت هيئة محلفين في محكمة مقاطعة فيدرالية في ولاية ماساتشوستس جوزيف بابتيست وريتشارد بونسي بشأن مخطط مدفوعات غير مشروعة للحصول على مشروع تطوير ميناء بقيمة 84 مليون دولار. تمت إدانة بابتيست، وهو عقيد سابق في الجيش الأمريكي وطبيب أسنان في ولاية ماريلاند، بانتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة وعِدّة انتهاكات لقانون السفر والتآمر لارتكاب غسل الأموال. وتمت إدانة بونسي، وهو مواطن أمريكي هايتي مزدوج الجنسية، بالتآمر لانتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة وانتهاك قانون السفر.

وعلى وجه التحديد، وكما سبق تناوله في النشرة الحمراء، أشارت المزاعم إلى طلب بونسي وبابتيست مدفوعات غير مشروعة من عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي المُتخفّين كمستثمرين محتملين للمشروع. سجّل العملاء اجتماعًا في بوسطن حيث أخبر بونسي وبابتيست العملاء بأنهم يقومون بغسل الأموال لمسؤولين حكوميين في هاييتي من خلال المؤسسة الوطنية لتطوير مواطني هاييتي، وهي منظمة غير ربحية مقرها ماريلاند تابعة لبابتيست. تشتمل هذه المدفوعات، وفقًا لباتيست وبونسي، على مدفوعات النقدية وكذلك عروض الوظائف، بما في ذلك رئيس الوزراء في هاييتي بمجرد انتهاء مدته، مقابل موافقة مسؤولي هاييتي على مشروع الميناء. من المقرر الحكم على بابتيست وبونسي في 12 سبتمبر 2019.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة الاتهام الصادرة عن وزارة العدل
- *Law360*
- *مدونة سياسة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

رئيس الإنتربول السابق يُقر بقبول مدفوعات غير مشروعة

في 20 يونيو 2019، اعترف السيد مينغ هونغوي، وهو مواطن صيني شغل حتى سبتمبر 2018 منصب رئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، في محكمة في تيانجين بالصين بأنه وافق على ما يزيد عن مليوني دولار في مدفوعات غير مشروعة مقابل مساعدة الشركات في "تحقيق مكاسب غير مشروعة". ويزعُم أن هذه المدفوعات حدثت خلال الفترة 2005-2017 أثناء عمله في عدد من وظائف إنفاذ القانون في الصين. أصبح مينغ رئيسًا للإنتربول في سبتمبر 2016، ليُصبح أول مواطن صيني يشغل المنصب. وكان قد أتم عامين في عمله من مدة المنصب البالغة أربع سنوات عندما تم اعتقاله أثناء زيارة إلى الصين في سبتمبر 2018 وتم وضعه رهن التحقيق. وأشارت محكمة تيانجين إلى أنه سيتم الحكم على مينغ في تاريخ لاحق لم تُحدّده.

لمزيدٍ من المعلومات

- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *مدونة سياسة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) تُنهي تحقيقًا متعلق بقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة بشأن شركة مُصنِّعة للأجهزة الطبية مقرّها نيويورك

في 18 يونيو 2019، أبلغت هيئة الأوراق المالية والبورصات شركة ميسونيكس، وهي شركة متخصصة في تصنيع الأجهزة الطبية مقرّها نيويورك، بأنها لا تهدف إلى التوصية بإجراء إنفاذ ضد الشركة. في عام 2016، أفصحت ميسونيكس إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات ووزارة العدل أن موزع صيني مستقل لمنتجاتها قد يكون قد انتهك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. لم تُعلن وزارة العدل عن الرفض الرسمي، بما يتفق مع ملاحظات وكيل النائب العام ماثيو مينر بشأن الرفض هذا الشهر (أعلاه).

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لشركة ميسونيكس
- نموذج 8-K لشركة ميسونيكس
- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة* (2016)

وزارة العدل ولجنة الأوراق المالية والبورصة تُغلقان التحقيقات بشأن الفساد مع شركة لأنظمة أمن المطارات

في 5 يونيو 2019، أغلقت وزارة العدل وهيئة الأوراق المالية والبورصات تحقيقاتهما مع شركة أو إس آي سيستمز إنك الكائنة في كاليفورنيا ("أو إس آي" أو "أو آي سيستمز")، وهي شركة متخصصة في إنتاج أنظمة التفتيش لأمن المطارات، تتعلق بانتهاكات محتملة لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. ووفقًا لشركة أو إس آي، بدأت الوكالات التنظيمية الأمريكية تحقيقات بعد بلاغ في عام 2017 من بائع على المكشوف، شركة مودي ووترز ذ.م.م، يزعُم أن شركة أو إس آي قد حصلت على عقد مسح بضائع في ألبانيا عن طريق دفع مدفوعات غير مشروعة. لم تُعلن وزارة العدل عن الرفض الرسمي، بما يتفق مع ملاحظات وكيل النائب العام ماثيو مينر بشأن الرفض هذا الشهر (أعلاه).

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لشركة أو إس آي
- نموذج 8-K لشركة أو إس آي
- *صحيفة وول ستريت جورنال*

مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة يُغرّم إف إتش بيرتلينج مليون دولار أمريكي على خلفية مخطط فساد يتعلق بأنجولا

في 3 يونيو 2019، أعلن مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة في المملكة المتحدة (SFO) أنه فرض غرامة على شركة الشحن والخدمات اللوجيستية إف إتش بيرتلينج ليمتد بمبلغ 1.1 مليون دولار أمريكي تقريبًا (850,000 جنيه إسترليني). يُزعم أن هذا الفرع المتوقف عن العمل الآن والكائن في المملكة المتحدة لمجموعة بيرتلينج في هامبورج قد دفع 350,000 دولار في مدفوعات فاسدة إلى موظف بشركة نفط مملوكة للدولة في أنجولا من أجل الحصول على عقود شحن تبلغ قيمتها 20 مليون دولار. كما سبق تناوله في النشرة الحمراء، أدّى تحقيق مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة الآن إلى إدانة تسعة مسؤولين تنفيذيين سابقين.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لمكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة
- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *مدونة سياسة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

مدرب سابق لكرة القدم الأمريكية في جامعة جنوب كاليفورنيا يُقر بالذنب في فضيحة قبول الطلاب الجامعيين

في 1 يونيو 2019، اعترف علي خوسروشاهين، مدرب كرة قدم أمريكية للسيدات في جامعة جنوب كاليفورنيا، بالذنب في تهمة واحدة فيما يتعلق بالفضيحة الحالية لقبول الطلاب الجامعيين. يُزعم أن خوسروشاهين، الذي كان مدرب كرة قدم أمريكية للسيدات حتى نوفمبر 2013، قد قبل مدفوعات من ويليام "ريك" سينجر في مقابل تسمية الطلاب كطلاب رياضيين في جامعة جنوب كاليفورنيا للمساعدة في ضمان قبول الطلاب في المؤسسة التعليمية. كما تم تغطيته سابقًا في النشرة الحمراء، فإن اعتراف خوسروشاهين بالذنب -وهي المرة الثانية والعشرين التي يحدث فيها مثل هذا الأمر- ليس إلا مجرد حدث آخر في تحقيق كبير في مخطط الفساد المتعلق بقبول الطلاب الجامعيين من جانب سينجر.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *صحيفة وول ستريت جورنال*

مدير تنفيذي في ميامي يقر بالذنب في انتهاكات لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

في 29 مايو 2019، اعترف جوزيه مانويل جونزاليز، مواطن أمريكي فنزويلي، وهو أحد المسؤولين التنفيذيين في ميامي، بالذنب في واحد من التهم المُوجّهة له بانتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة أمام المحكمة الفيدرالية في مقاطعة تكساس الجنوبية. وكما سبق تناوله في النشرة الحمراء، فإن اعتراف جونزاليز هو الأحدث في التحقيقات التي تُجريها وزارة العدل بشأن شركة الطاقة المملوكة للدولة في فنزويلا، شركة فنزويلا للنفط إس إيه (PDVSA). وعلى وجه التحديد، تزعُم وزارة العدل أن جونزاليز، الذي تحكّمَ في شركات أمريكية ودولية تبيع السلع والخدمات إلى شركة PDVSA، بدأ بتقديم مدفوعات غير مشروعة لمسؤولين في باريفين، وهي شركة مشتريات تابعة لشركة PDVSA، وشركتين أخريين تابعتين لشركة PDVSA، بما في ذلك شركة سيتجو الكائنة في تكساس، في مقابل الحصول على معلومات داخلية عن عملية المشتريات لدى PDVSA وإبرام عقود معها. من المقرر الحكم على جونزاليز في 28 أغسطس 2019.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل

- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *رويترز*
- *مدونة سياسة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

أبرز سُبل مكافحة الفساد: جوائز المبلغين عن المخالفات

جوائز دود فرانك للمبلغين عن المخالفات

من الممكن أن تتراوح جوائز المُبلِّغين عن المخالفات - المنصوص عليها في قانون دود فرانك - بين 10 إلى 30 بالمائة من الأموال المُتحصّل عليها من العقوبات المالية في إجراء إنفاذ مؤهل تتجاوز قيمته أكثر من مليون دولار. تُنشر إشعارات الإجراءات المغطاة - إجراءات فرض العقوبات التي تزيد عن مليون دولار - على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية والبورصات ولجنة تداول السلع الآجلة، ويجب تقديم المطالبات في غضون 90 يومًا من هذا النشر.

منحت هيئة الأوراق المالية والبورصات 64 جائزةً للمُبلِّغين عن المخالفات بإجمالي 384 مليون دولار تقريبًا منذ أن بدأت العمل بنظام المكافآت لأول مرة في عام 2012. وبالمثل، منذ أن أصدرت لجنة تداول السلع الآجلة أول جائزة لها في عام 2015، منحت اللجنة أكثر من 90 مليون دولار للمُبلِّغين عن المخالفات.

لجنة تداول السلع الآجلة تمنح أحد المُبلِّغين عن المخالفات 2.5 مليون دولار

في 24 يونيو 2019، أعلنت لجنة تداول السلع الآجلة أنها بصدد إصدار مكافأة بقيمة 2.5 مليون دولار إلى أحد المُبلِّغين عن المخالفات الذين ساعدوا في "كل خطوة" في أحد إجراءات التحقيق والإنفاذ التي تقوم بها اللجنة. ومع ذلك، خفّضت اللجنة مبلغ المكافأة لأن المُبلِّغ عن المخالفات لم يقدم بلاغه في الوقت المناسب.

لمزيدٍ من المعلومات

- أمر مكافأة لجنة تداول السلع الآجلة بتاريخ 24 يونيو 2019
- *مدونة سياسة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

المُبلِّغون عن المخالفات يحصلون من هيئة الأوراق المالية والبورصة على 3 ملايين دولار

في 3 يونيو 2019، أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصة أنها بصدد إصدار مكافأة بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي إلى عدد من المُبلِّغين المشتركين عن المخالفات الذين ساهمت بلاغاتهم في إجراء تحقيق وإنفاذ ناجح من جانب اللجنة. ومن المقرر أن يتشارك المُبلِّغون في مبلغ الجائزة.

وعند اتخاذ قرار المكافأة، رأت هيئة الأوراق المالية والبورصة عدم العمل بالتوصية الأولية التي قدّمها فريق مراجعة المطالبات والتنازل عن شرط "الإبلاغ الاختياري" للمبلغين في هذه القضية. ووجدت هيئة الأوراق المالية والبورصة أنه على الرغم من أن المُبلِّغين عن المخالفات قد قدّموا معلومات أصلية، إلا أنهم لم يقوموا بذلك إلا بعد قيام وكالة أخرى بتقديم طلب للحصول على معلومات إلى صاحب العمل الذي يعمل لديه المُبلِّغين عن المخالفات. ومع ذلك، وجدت هيئة الأوراق المالية والبورصة أنه سيكون "من الصالح العام" التنازل عن الشرط نظرًا لأن المُبلِّغين عن المخالفات قدّموا معلوماتهم إلى لجنة الأوراق المالية والبورصة قبل أن يكونوا على عِلم بالطلب المُقدّم من الوكالة الأخرى.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لهيئة الأوراق المالية والبورصة بتاريخ 3 يونيو 2019
- الأمر الصادر عن هيئة الأوراق المالية والبورصة بتاريخ 3 يونيو 2019

البنك الدولي يُعلن عن حالات حظر

في 12 يونيو 2019، قام البنك الدولي بحظر إحدى الشركات الهندسية الكهربائية الصينية بسبب الممارسات غير المشروعة أثناء عملية تقديم العطاءات التعاقدية. يُزعم أن شركة دونغ فانغ إليكترونيكس كو ليمتد عمِدت إلى "تزوير" خطابيْن تم تقديمها أثناء عملية تقديم العطاءات واللذيْن يُفيدان بتفويض الشركة في تركيب المعدات. ويهدف المشروع، الذي يُسمّى "التمويل الإضافي لمشروع تعجيل توسيع التغطية الكهربائية" إلى زيادة إمكانية الحصول على الكهرباء في ليبيريا. لم تفُز دونغ فانغ إليكترونيكس كو ليمتد بالعطاء، ونتيجةً للحظر، لن تتمكن من "المشاركة في المشروعات الممولة من البنك الدولي" لمدة 15 شهرًا. وقد تم تخفيض مدة الحظر بسبب "إجراءات التعاون والإجراءات التصحيحية الطوعية" التي قامت بها الشركة.

في 5 يونيو 2019، أعلن البنك الدولي عن حظر الشركة الصينية لإنشاء السكك الحديدية المحدودة (CRCC) لمدة تسعة أشهر، وهي شركة هندسية وإنشائية مملوكة للدولة، بسبب الممارسات الاحتيالية التي قامت بها أثناء عملية مشتريات لعقد إنشاء طرق سريعة في جورجيا. يُشكّل الحظر جزءًا من اتفاقية تسوية مبرمة مع شركة CRCC ويشمل اثنين من شركاتها التابعة وهما شركة China Railway 23rd Bureau Group Co وشركة CRCC International. ويشمل الحظر أيضًا 730 شركة تابعة لشركة CRCC. خلال عملية المشتريات المتعلقة بعقد إنشاء الطريق السريع، قامت الشركات الثلاث بإعداد وتقديم معلومات أساءت تمثيل موظفي وأجهزة شركة CR23 التابعة لشركة CRCC على أنهم خاصين بشركة CRCC. تُقدّم التسوية تخفيضًا لفترة الحظر في ضوء إقرار من الشركات المذكورة بتحمّل المسؤولية، واتخاذ إجراءات انتصاف وتصحيح طوعية، والتعاون مع INT وغيرها من عوامل التخفيف.

تُعرّض هذه العقوبات الشركة لعقوبات من بنوك تنمية أخرى بموجب اتفاق اعتراف متبادل بالعقوبات مُوّقع بتاريخ 9 أبريل 2010. تتوفر قائمة بجميع الهيئات والأفراد الخاضعين للحظر من البنك الدولي هنا.

لمزيدٍ من المعلومات

- بيان صحفي من البنك الدولي بشأن شركة CRCC
- مدونة *قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة* - شركة CRCC
- بيان صحفي من البنك الدولي بشأن شنجن
- *قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة* - شنجن
- إرشادات الامتثال للنزاهة الخاصة بمجموعة البنك الدولي

موارد قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

للحصول على سجلٍ كاملٍ بجميع إجراءات الإنفاذ المتعلقة بقانون مكافحة ممارسات الفساد الأجنبية، يُرجى زيارة المواقع الإلكترونية التالية المحتفظ بها لدى الجهات التنظيمية الأمريكية:

- إجراءات الإنفاذ الخاصة بوزارة العدل (2019)
- حالات الرفض من وزارة العدل
- إجراءات الإنفاذ الخاصة بهيئة الأوراق المالية والبورصة

إجراءات الإنفاذ الخاصة بالصادرات، والعقوبات، والجمارك

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يُعلن ثلاث تسويات للانتهاكات الواضحة للوائح مراقبة الأصول الكوبية بشأن خدمات ومعاملات سفر ذات صلة بكوبا

في 13 يونيو 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عن ثلاث تسويات منفصلة مع مجموعة إكسبيديا إنك ("إكسبيديا")، وشركة هوتيل بيدز الولايات المتحدة الأمريكية ("هوتيل بيدز")، وشركة كوباسفير ("كوباسفير") فيما يتعلق بالانتهاكات الواضحة للوائح مراقبة الأصول الكوبية (CACR) وذات الصلة بتقديم خدمات سفر متعلقة بكوبا. اتفق كلٌ من إكسبيديا، وهوتيل بيدز، وكوباسفير على دفع مبلغ 325,406 دولاراتٍ، و222,705 دولاراتٍ، و40,320 دولارًا على الترتيب.

وفي الفترة من 22 أبريل 2011 إلى 16 أكتوبر 2014، ساعدت شركة إكسبيديا، التي يقع مقرّها في بالفيو في ولاية واشنطن، 2,221 شخصًا في السفر أو قدّمت خدمات ذات صلة بالسفر لهم من أجل السفر داخل كوبا أو بين كوبا والأماكن التي تقع خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ووفقًا لإشعار الويب لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، من بين قضايا أخرى، لم تُخطر إكسبيديا واحدة من الشركات الأجنبية التابعة لها أنها خاضعة لقانون الولايات المتحدة حتى 15 شهرًا تقريبًا بعد ما تم شراء هذه الشركة التابعة ممّا أدّى إلى القيام برحلة سفر تم حجزها على الإنترنت تسبّبت في انتهاك عقوبات تفرضها الولايات المتحدة. اعتبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عوامل التشديد تتضمن ما يلي: (1) عدم ممارسة إكسبيديا للحد الأدنى من العناية ناتج عن نموذج أو ممارسة سلوك؛ و(2) تسبّبت الانتهاكات الواضحة في إلحاق الضرر بأهداف لوائح مراقبة الأصول الكوبية؛ و(3) تُعتبر إكسبيديا مقدم خدمات سفر دولي متقدمة. تضمّنت عوامل التخفيف ما يلي: (1) عدم تلقي إكسبيديا أي إخطار بفرض عقوبات أو بيان بوجود انتهاك من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في الخمس سنوات السابقة؛ و(2) اتخاذ إكسبيديا إجراءات تصحيحية لتعزيز برنامج الامتثال للعقوبات الخاص بها، بما في ذلك فيما يتعلق بالشركات المحلية والأجنبية؛ و(3) تعاون إكسبيديا مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أثناء التحقيق من خلال تقديم تحليلات بيانات مرتبطة بالانتهاكات الواضحة، استجابة لطلبات الحصول على معلوماتٍ إضافية، وإبرام العديد من اتفاقيات التسوية. إفصاح إكسبيديا بنفسها طواعيةً عن الانتهاكات الواضحة.

في الفترة من ديسمبر 2011 إلى يونيو 2014، قدّمت شركة هوتيل بيدز، وهي شركة بفلوريدا وتابعة لمجموعة هوتيل بيدز بإسبانيا، خدمات سفر ذات صلة بكوبا إلى 703 أشخاص غير أمريكيين. وفقًا لإشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، فإن موظفي هوتيل بيدز ومشرفيها لديهم معرفة فعلية بالسلوك الذي أدّى إلى وقوع انتهاكات، والذي حدث جزئيًا بسبب سوء فهم للوائح مراقبة الأصول الكوبية. وتحديدًا، يعتقد موظفو هوتيل بيدز أن بإمكانهم المشاركة في المعاملات ذات الصلة بكوبا إذا كانت الحجوزات تتعلق فقط بعملاء ليسوا من مواطني الولايات المتحدة وإذا كانت المبالغ تُدفع إلى حسابات بنكية غير أمريكية. وبناءً على ذلك، قامت هوتيل بيدز بتوجيه تعليمات محددة لعملائها بدفع مدفوعاتهم المتعلقة بالمعاملات ذات الصلة بكوبا في حساب إسباني تسترد هوتيل بيدز منه المبالغ فيما بعد. اعتبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عوامل التشديد تتضمن ما يلي: (1) كان مديرو وموظفو هوتيل بيدز على دراية بالسلوك الذي أدّى إلى وقوع انتهاكات؛ و(2) تسببت إجراءات هوتيل بيدز في إلحاق الضرر بأهداف لوائح مراقبة الأصول الكوبية؛ و(3) هوتيل بيدز شركة كبيرة ومتطورة تجاريًا؛ و(4) لا تمتلك هوتيل بيدز سوى برنامج امتثال غير رسمي وغير ملائم. تضمّنت عوامل التخفيف ما يلي: (1) مثّلت المعاملات ذات الصلة بكوبا أقل من 1% من أعمال هوتيل بيدز على مدار الفترة الزمنية ذات الصلة؛ و(2) لم تتلقى هوتيل بيدز أي إخطار بفرض عقوبات أو بيان بوجود انتهاك في السنوات الخمس السابقة؛ و(3) اتخذت هوتيل بيدز إجراءات تصحيحية هامة، بما في ذلك تنفيذ أداة فحص معاملات من طرف ثالث، وتخصيص موارد إضافية للامتثال للعقوبات، وتوظيف موظفي امتثال إضافيين؛ و(4) تعاونت هوتيل بيدز مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. عدم إفصاح هوتيل بيدز بنفسها طواعيةً عن الانتهاكات الواضحة.

في الفترة من 30 ديسمبر 2013 إلى 22 فبراير 2014، اشتركت كوباسفير ورئيس هذه الشركة ("الفرد") في الانتهاكات الواضحة للوائح مراقبة الأصول الكوبية من خلال مساعدة 104 أشخاص في القيام بأربع رحلاتٍ منفصلة متعلقة بكوبا. وفقًا لإشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، تلقى كل من الفرد وكوباسفير مدفوعات مباشرة مقابل العمل كمُشغِّل سياحي يُقدّم خدمة كاملة وحصلا على تأشيرات كوبية وخطابات تغطية للمسافرين من المنظمات الدينية الأمريكية على أساس الترخيص العام بموجب الفقرة 515.566 من لوائح مراقبة الأصول الكوبية. ومع ذلك، فإن الرحلات الفعلية المقدمة إلى عملاء كوباسفير لم تتطابق مع الأنشطة الإنسانية أو الدينية المذكورة في التأشيرات وخطابات التغطية وكانت بدلاً من ذلك تركز على السياحة وزيارة المعالم السياحية. كان لدى كل من الفرد وكوباسفير إخطار مسبق صادر عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بأن سلوكها قد انتهك لوائح مراقبة الأصول الكوبية ولكنها استمرت في النشاط ذي الصلة بكوبا لأكثر من عام. وعلاوةً على ذلك، شجّعت كوباسفير العملاء على إخفاء رحلات سفرهم إلى كوبا، بما يتضمن اقتراحًا خطيًا بشكلٍ دوري بأن يُخفّض العملاء من التفاعل مع المسؤولين الحكوميين الأمريكيين عند عودتهم وأن يتخلصوا من الإيصالات أو الجداول الزمنية ويردّون بإجاباتٍ خاطئة إذا سُئِلوا عن أنشطتهم في كوبا. اعتبر مكتب مراقبة

الأصول الأجنبية عوامل التشديد تتضمن ما يلي: (1) تصرّفَ الفرد عمدًا ومع علمه بأن المعاملات تنتهك لوائح مراقبة الأصول الكوبية؛ و(2) قام الفرد عن عمد بتسهيل السفر غير المُصرّح به إلى كوبا؛ و(3) أدّت الانتهاكات الواضحة إلى إلحاق أضرار جوهرية بلوائح مراقبة الأصول الكوبية نظرًا إلى خطورة الانتهاكات الواضحة ونشرها؛ و(4) لم تحتفظ كوباسفير إجراءات الامتثال العقوبات المناسبة؛ و(5) لم يتخذ كلٌ من الفرد أو كوباسفير الإجراءات التصحيحية. تضمّنت عوامل التخفيف ما يلي: (1) لم يكن لدى الفرد أو كوباسفير تاريخ عقوبات مسبق مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية؛ و(2) الفرد شخص طبيعي وكوباسفير شركة صغيرة لديها عدد قليل من الموظفين؛ و(3) تعاون الفرد مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية خلال الإجراءات التالية للتحقيق. عدم إفصاح كوباسفير بنفسها طواعية عن الانتهاكات الواضحة.

لمزيدٍ من المعلومات

- إشعار الإجراءات الأخيرة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية - مجموعة إكسبيديا إنك
- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية - شركة هوتيل بيدز الولايات المتحدة الأمريكية
- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية - كوباسفير إنك والفرد.

شركة ويسترن يونيون للخدمات المالية تُبرم تسوية مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بشأن انتهاكات واضحة للوائح العقوبات العالمية لمكافحة الإرهاب بقيمة 401,697 دولار

في 7 يونيو 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن تسوية بقيمة 401,697 دولار مع شركة ويسترن يونيون للخدمات المالية ("ويسترن يونيون")، وهي شركة خدمات مالية مقرّها في دنفر بولاية كولورادو فيما يتعلق بالانتهاكات الواضحة للوائح العقوبات العالمية لمكافحة الإرهاب (GTSR). وفقًا لإشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، قامت ويسترن يونيون بإجراء 4,977 معاملة، بإجمالي حوالي 1.275 مليون دولار، مع أحد البنوك في جامبيا في الفترة بين ديسمبر 2010 ومارس 2015. وخلال ذلك الوقت، كان لدى البنك علاقة وكيل فرعي مع مركز تسوّق كارايبا ("KSC")، وهو كيان مدرج في قائمة المواطنين المُصنّفين بشكلٍ خاص لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية وفقًا للوائح العقوبات العالمية لمكافحة الإرهاب. يُزعم أن ويسترن يونيون قامت بإجراء معاملات تتضمن KSC لأكثر من أربع سنوات بعد إدراجه. ولم تحدد ويسترن ديجيتال مركز KSC بشكلٍ صحيح كوكيل فرعي في نظامها، وبالتالي، فإن عملية الفحص الخاصة بها لم تنجح في رصد المعاملات التي تتضمن KSC. حتى بعد أن أصبحت على دراية في فبراير 2015، كانت KSC أحد الوكلاء الفرعيين المحتملين، أخفقت شركة ويسترن ديجيتال في إلغاء تنشيط وصول شركة KSC إلى شبكة شركة ويسترن يونيون، ممّا جعلهم يعتقدون بشكل خاطئ أن موقع شركة KSC غير نشِط. وعند اكتشاف موقع ثانٍ نشِط لمركز KSC في مارس 2015، قامت ويسترن يونيون على الفور بتعليق علاقتها مع KSC ووقف وصول KSC إلى شبكتها. وقد قرّر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن شركة ويسترن يونيون لم تُفصح بنفسها طواعية عن الانتهاكات الواضحة وأن الانتهاكات الواضحة شكّلت حالة جسيمة.

راعى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عوامل تشديد وعوامل تخفيف عند تقييم التسوية لهذه الحالة. تضمّنت عوامل التشديد ما يلي: (1) تصرّفت شركة ويسترن يونيون بتجاهلٍ بالغ للعقوبات الأمريكية من خلال عدم تحديدها لكلا الموقعيْن الخاصيْن بمركز KSC بعد اكتشاف أن الوكيل الفرعي كان أحد المواطنين المُدرَجين بشكلٍ خاص؛ و(2) اشتركت ويسترن يونيون في نمط سلوكي لأكثر من أربع سنوات بعد إدراج KSC من جانب مكتب مراقبة الأصول الأجنبية؛ و(3) كان لدى ويسترن يونيون سبب لمعرفة أن مركز KSC كان مُدرجًا ضمن قائمة المواطنين المدرجين بشكلٍ خاص؛ و(4) من خلال سماح ويسترن يونيون لمركز KSC بالعمل كوكيل فرعي لها، تسبّبت ويسترن يونيون بإلحاق ضرر جسيم بأهداف برنامج لوائح العقوبات العالمية لمكافحة الإرهاب؛ و(5) ويسترن يونيون مؤسسة مالية دولية كبيرة ومتطورة تجارياً. تضمّنت عوامل التخفيف أن شركة ويسترن يونيون (1) لم تتلقّ إخطار بفرض عقوبات أو بيان بوجود انتهاك من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في السنوات الخمس السابقة؛ و(2) كان لديها سياسة عقوبات عالمية مطبقة والتي تسري باستثناء في هذه الحالة، و(3) نفّذت خطة عمل تصحيحية لسد الفجوات في ضوابطها الداخلية المتعلقة بالعناية الواجبة والفحص من جانب الوكيل الفرعي قبل الانتهاكات الواضحة؛ و(4) اتخذت الإجراءات التصحيحية المتعلقة باكتشاف الانتهاكات الواضحة ولم تعثر على أي وكلاء فرعيين آخرين في قائمة المواطنين المدرجين بشكلٍ خاص؛ و(5) تعاونت مع التحقيقات التي أجراها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية من خلال الإفصاح الذاتي طواعية والتنفيذ وقامت بتمديد اتفاقية إجماع بشأن فترة التقادم عدة مراتٍ.

لمزيدٍ من المعلومات

- إشعار الإجراءات الأخيرة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية

اتهام المدير التنفيذي لإحدى شركات ملابس الأطفال في قضية غش جمركي

في 6 يونيو 2019، أعلنت وزارة العدل بالتعاون مع وزارة الأمن الوطني ومصلحة حماية الجمارك والحدود عن عقوبات جنائية ومدنية ضد جوزيف بيلي ("بيلي")، المدير التنفيذي لشركات ملابس الأطفال ستارجيت أباريل وريفستار أباريل، بسبب خطة استمرت سنواتٍ لتزييف وثائق الواردات المُقدّمة إلى حماية الجمارك والحدود.

وفقًا للشكوى، فمن 2007 إلى 2015 على الأقل، قام بيلي بتقديم فواتير احتيالية إلى مصلحة الجمارك وحماية الحدود قلّل فيها من قيمة البضائع التي استوردتها شركاته لتجنُّب دفع كامل الرسوم الجمركية المستحقة. وقلّل بيلي ومشاركوه من قيمة الواردات بطريقتين: (1) من خلال "الفواتير المزدوجة" التي تنطوي على إصدار مجموعتين من الفواتير لكل طلب، وطلب الدفع في الفاتورة ذات الأسعار الأعلى وتقديم الفاتورة ذات الأسعار المنخفضة إلى مصلحة الجمارك وحماية الحدود؛ و(2) من خلال "إصدار عينة فواتير"، والذي تضمّن إصدار مجموعتين من الفواتير لكل طلب، واحدة "فاتورة تجارية" تم تقديمها إلى مصلحة الجمارك وحماية الحدود وأخرى "عينة" لم يتم تقديمها إلى مصلحة الجمارك وحماية الحدود ولكنها كانت وسيلة لجمع مدفوعاتٍ إضافية غير مُعلنة. يُزعم أنه نتج عن خطّتَي إعداد الفواتير خسارة ما يزيد عن مليون دولار أمريكي من إيرادات الرسوم المستحقة للحكومة الأمريكية.

وُجّهت إلى بيلي تهمة مؤامرة ارتكاب احتيال إلكتروني، وتهمة الاحتيال المصرفي، وتهمة التأثير بشكلٍ خاطئ على دخول البضائع إلى الولايات المتحدة. نشأت هذه الحالة من شكوى إبلاغ عن المخالفات بموجب قانون المزاعم الكاذبة، ووجهت إلى بيلي وشركاته أيضًا تهم مدنية بموجب قانون المزاعم الكاذبة.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- الشكوى

مواطن إيراني متهم بانتهاك قوانين التصدير الأمريكية والعقوبات المفروضة على إيران

في 4 يونيو 2019، ألغت وزارة العدل لائحتَي اتهام منفصلتيْن، بتاريخ 22 أبريل 2015 ("لائحة اتهام 2015") و6 أكتوبر 2016 ("لائحة اتهام 2016")، التي تضمّنت توجيه الاتهام إلى بيمان أميري لاريجاني ("لاريجاني")، وهو مواطن إيراني ومُقيم سابق في تركيا، لانتهاك قوانين الرقابة على الصادرات الأمريكية والعقوبات المفروضة على إيران. لاريجاني هو مدير العمليات في شركة Kral Havacilik IC VE DIS Ticaret Sirketi ومقرّها تركيا ("Kral Aviation"). تم إدراج شركة Kral Aviation في قائمة كيانات وزارة التجارة ومكتب الصناعة والأمن. وفي حالة الإدانة، يتم الحكم على لاريجاني بالسجن لمدة 20 عامًا كحد أقصى.

تضمّنت لائحة الاتهام 2015 عدد 34 تهمة تم توجيهها إلى لاريجاني وشركة Kral Aviation مع مؤامرة للحصول على قطع غيار طائرات وسلع أمريكية المنشأ للمستخدمين النهائيين في شركة الطيران الإيرانية والتآمر لإخفاء أن البضائع قد تم إرسالها لهؤلاء المستخدمين النهائيين، والتآمر لتحقيق أرباح مالية من المعاملات غير المشروعة والتآمر للتحايل على القوانين واللوائح الأمريكية بما في ذلك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية (IEEPA)، ولوائح المعاملات والعقوبات الإيرانية (ITSR) ولوائح إدارة الصادرات (EAR). وفقًا للائحة الاتهام 2015، من ديسمبر 2010 تقريبًا إلى يوليو 2012 اشترى لاريجاني وشركائه في التآمر قطع غيار طائرات من بائعين من الولايات المتحدة، وحوّلوا الأموال إلى البنوك الأمريكية مع عدم الإفصاح عن الاستخدام النهائي والمستخدمين النهائيين لقطع الغيار وقاموا بتصديرها إلى تركيا قبل شحنها إلى شركات الخطوط الجوية الإيرانية بما في ذلك ماهان إير، وسهند إير، وكيش إير. تم إدراج ماهان إير في قائمة المواطنين المُعيّنين خصيصًا، والأشخاص المحظورين الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية لتقديم الدعم المالي المادي والتكنولوجي لقوات الحرس الثوري الإيراني-قوة القدس (IRGCQF) وتم إدراجها في قائمة الأطراف المحظورة في مكتب الصناعة والأمن اعتبارًا من عام 2008. تمت إضافة سهند إير وكيش إير إلى قائمة كيانات مكتب الصناعة والأمن في أغسطس 2011.

تضمّنت لائحة الاتهام 2016 عدد 4 تهم تم توجيهها إلى لاريجاني وشركة Kral Aviation، وثلاثة مديرين آخرين في شركة Kral Aviation، واثنين من موظفي الإدارة في شركة ماهان إير، بالإضافة إلى التآمر لبيع محركات الطائرات التجارية الأمريكية المنشأ إلى إيران وتقديم خدمات إلى شركة مدرجة في قائمة المواطنين المُعيّنين خصيصًا، والأشخاص المحظورين، والصادرات غير المشروعة، ومحاولات التصدير إلى البلد المحظور، وتقديم الخدمات إلى شركة مُدرجة في قائمة المواطنين المُعيّنين خصيصًا والأشخاص المحظورين، والانتهاك المتعمد لأمر الرفض، والتآمر لارتكاب غسل الأموال. وفقًا للائحة الاتهام، اعتبارًا من أبريل تقريبًا إلى سبتمبر 2012، حاول لاريجاني وشركائه في التآمر الحصول على محركات الطائرات التجارية الأمريكية المنشأ لشركة ماهان إير في إيران من دون الحصول على ترخيص أو إذن أمريكي. كما تزعُم لائحة الاتهام أيضًا أن لاريجاني وشركائه في التآمر قاموا بتصدير محركات الطائرات إلى تركيا بهدف صريح وهو إعادة تصديرها إلى إيران لشركة ماهان إير.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة الاتهام 2015
- لائحة الاتهام 2016

تطورات الصادرات والعقوبات والجمارك

الرئيس ترامب يُصدر أمر تنفيذي جديد يفرض عقوبات على القائد الأعلى لإيران ومكتبه

في 24 يونيو 2019، أصدر الرئيس ترامب أمرًا تنفيذيًا ("الأمر التنفيذي") يفرض المزيد من العقوبات على إيران. تستهدف العقوبات الجديدة القائد الأعلى لإيران ومكتبه وتفرض حظر على جميع الممتلكات والمصالح في الممتلكات الخاصة بالقائد الأعلى، ومكتبه، وغيرهم من المُعيّنين وفقًا للأمر الموجود في الولايات المتحدة، أو في حدود حيازة أي شخص أمريكي. كما يُفوّض الامر التنفيذي فرض عقوبات على المسؤولين المُعيّنين من قِبل القائد الأعلى، أي فرد يقوم بمعاملات مهمة مع القائد الأعلى أو مكتبه وأي شخص يُقدّم الدعم المادي لمكتب القائد الأعلى. بالإضافة إلى ذلك، يُفوّض الأمر التنفيذي فرض عقوبات على أي مؤسسة مالية أجنبية يقرر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن عِلم أنها أبرمت أو سهّلت إبرام معاملة هامة لشخص محظور وفقًا للأمر.

وأيضًا في 24 يونيو 2019، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتعيين ثمانية قادة كبار من القوات البحرية، والجوية، والبرية التابعة للحرس الثوري الإسلامي، بالإضافة إلى قادة الأحياء البحرية الخمسة التابعة لقوات الحرس الثوري الإسلامي للعمل لصالح قوات الحرس الثوري الإسلامي أو بالنيابة عنها. ونتيجة لهذه التعيينات، يتم فرض حظر على أي ممتلكات أو مصالح في ممتلكات هؤلاء الأفراد داخل الاختصاص القضائي الأمريكي أو خارجه. بالإضافة إلى ذلك، يُحظر على الأشخاص الأمريكيين بشكل عام المشاركة في المعاملات مع هؤلاء الأشخاص المحظورين، بما في ذلك الكيانات التي يسيطرون عليها.

لمزيدٍ من المعلومات

- الأمر التنفيذي
- البيان الصحفي للبيت الأبيض
- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يُعدّل لوائح الإبلاغ، والإجراءات، والعقوبات

في 21 يونيو 2019، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قاعدة نهائية بتعديل لوائح الإبلاغ، والإجراءات، والعقوبات لتقديم

تعليمات محدثة وإدراج متطلبات جديدة للطرفين لتقديم تقارير بشأن الممتلكات المحظورة، أو الممتلكات غير المحظورة، أو المعاملات المرفوضة. في محاولة للحد من الحاجة إلى طلبات المتابعة من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية والحد من عبء الإبلاغ بالنسبة للتابعين، وسّع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية نطاق المعلومات المطلوبة لتقارير الحظر الأولية، والتقارير السنوية للملكية المحظورة، والتقارير الخاصة بالممتلكات غير المحظورة، والتقارير بشأن المعاملات المرفوضة.

كما قام التعديل بمراجعة إجراءات الترخيص لتضمين معلومات حول إجراءات طلب الترخيص الإلكتروني وتقديم تعليمات إضافية بشأن طلبات إصدار الأموال المحظورة.

لمزيدٍ من المعلومات

- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- القاعدة النهائية المؤقتة للسجل الفيدرالي

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يُعدّل العقوبات المالية المدنية القصوى للتضخم

في 14 يونيو 2019، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قاعدة نهائية وفقًا لقانون تعديل التضخم في العقوبات المالية المدنية لعام 1990، بصيغته المُعدّلة، مع تعديل الحد الأقصى للعقوبات المالية المدنية (CMP) عن انتهاكات القوانين التي يسِنُّها المكتب. تكون العقوبات المالية المدنية القصوى المُعدّلة على النحو التالي: مقابل انتهاكات قانون التجارة مع العدو (TWEA)، مبلغ 89,170 دولار أمريكي؛ مقابل انتهاكات قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية، مبلغ 302,584 دولار أمريكي؛ مقابل انتهاكات قانون مكافحة الإرهاب وعقوبة الإعدام الفعلي لعام 1996، أيهما أكبر من مبلغ 79,874 دولار أو ضِعف الذي يتعين على المؤسسة المالية دفعه للحفاظ على الحيازة أو السيطرة؛ ومقابل انتهاكات قانون تحديد رؤساء العصابات الأجنبية مبلغ 1,503,470 دولار، وانتهاكات قانون الاتجار بالماس النظيف، 13,669 دولار.

لمزيدٍ من المعلومات

- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- القاعدة النهائية للسجل الفيدرالي

موارد التحقيقات العالمية

- قضية Hold ‘Em في ولاية نيوهامشير: قرار فيدرالي يُلغي أخر رأي لوزارة العدل بشأن قانون الاتصالات السلكية
- إجراءات العقوبات الجديدة على كوبا تحظر على "الأشخاص الأفراد" السفر إلى كوبا وتُقيّد استخدام الطائرات التجارية والسفن الترفيهية والركاب
- الوكالات تطلب تعليقات على قانون تفويض الدفاع الوطني 2019 القسم 889

المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

إذا كنت ترغب في دعوة محاميّي Akin Gump للتحدث في شركتك أو مع مجموعتك حول قانون مكافحة الفساد، أو الامتثال، أو الأمن السيبراني، أو الإنفاذ والسياسة أو غير ذلك من مواضيع التحقيق والامتثال الدولية، فيرجى الاتصال بجايمي شيلدون على الرقم +1 212.407.3026 أو التواصل عبر البريد الإلكتروني.

مزيد من المعلومات للمحامين المشتركين في التحقيقات العالمية وممارسة الامتثال.

المحررون التنفيذيون
بول دبليو بتلر
كريستيان ديفيس

محرر تطورات مكافحة الفساد
ستانلي وودوارد
ميليسا تشاستانغ
آن كولكر
أبيغيل كوهلمان
مايكل فايرز
Abigail Kohlman

محرر مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك

سوزان كين
كريس تشامبرلين
سارة كيروين
جنيفر ثونم

ترجمات النشرة الحمراء إلى الصينية، والروسية، والعربية، والإسبانية متاحة على أساس مؤجل. يُرجى التحقق من الروابط الموجودة أعلاه أو روابط الطبعات المؤرشفة أدناه للاطلاع على الطبعات المترجمة السابقة.

الطبعات المؤرشفة | الطبعات المؤرشفة—العربية | الطبعات المؤرشفة—الصينية | الطبعات المؤرشفة—الإسبانية | الطبعات المؤرشفة—الروسية

.Akin Gump Strauss Hauer & Feld LLP 2019 ©جميع الحقوق محفوظة. الإعلان للمحامين. تُوزع هذه الوثيقة للاستخدام المعلوماتي فقط؛ لا تشكل نصيحة قانونية ويجب عدم استخدامها على هذا النحو. النتائج السابقة لا تضمن نتائج مماثلة. شركة Akin Gump Strauss Hauer & Feld التي تُزاول أعمالها تحت اسم Akin Gump LLP هي شركة محدودة المسؤولية في نيويورك، وهي مُرخّصة ومُنظّمة من قِبل سلطة تنظيم المحامين بموجب رقم 267321. قائمة الشركاء متاحة للمطالعة في الطابق الثامن، ميدان Ten Bishops، لندن E1 6EG. لمزيد من المعلومات حول Akin Gump LLP، وAkin Gump Strauss Hauer & Feld LLP، أو الكيانات الأخرى ذات الصلة التي تعمل ضمن شبكة Akin Gump بجميع أنحاء العالم، يُرجى الاطلاع على صفحة الإشعارات القانونية.

تحديث التفضيلات | الاشتراك | إلغاء الاشتراك | إرسال إلى صديق | الإشعارات القانونية | موقع Akin Gump الإلكتروني

تم إرسال هذا البريد الإلكتروني بواسطة:2001 K Street, N.W., Washington, DC 200061037